الاتحاد العام لعمال الجمهورية يستنكر اعدام المناضلين الثوريين في كوريا الجنوبية

رئيس التحرير المسئول
عبد القادر أمين

الثمن ٢٥ فلس
الأشتراك في الداخل
١ دينار و ٢٥٠ فلس

صوت العمال

صحيفة عمالية
سياسية
فكرية
أسبوعية
السبت ٢٦ ذي الحجه ١٣٨٨ هـ
١٥ مارس ١٩٦٩ م

العدد ١٠ السنة الأولى (لسان حال الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)

المجلس المركزي للاتحاد يصدر قرارات هامة ويواصل اجتماعاته

اتحاد عمال اليمن يفضح تآمر قوى الرجعية والاقطاع في الشمال على الحركة العمالية

بلاغ صحفي لاتحاد عمال اليمن

يقول البلاغ « تعرضت الحركة النقابية والعمالية في اليمن شمالا الى كثير من التحديات والعراقيل من قبل السلطة في الشمال اليمني ابتداءاً من تشكيل « مصلحة العمل » بهدف عرقلة سير العمل النقابي ، وبالتالي فرض وصاية هذه المصلحة على الحركة النقابية ، وانتهاءاً باستغلال السلطة في الشمال لاحداث ٢٣ـ٢٤ اغسطس ، حيث شنت حملات واسعة لاعتقال وملاحقة القيادات النقابية بقصد تفتيتها » . واستطرد البلاغ قائلا : « وفي المؤتمر الرابع للعمال العرب شكلت لجنة من اتحاد عمال السودان ، والاردن ، ومن الأمانة العامة للعمال العرب بقصد العمل للأفراج عن النقابيين المعتقلين في شمال اليمن » . واضاف البلاغ « وآخر عملية التآمر على الحركة العمالية هو تشكيل ماتسمى « باللجنة التأسيسية للأتحاد العام لعمال اليمن » متمثلة بحفنة لاتمت الى العمل النقابي بصلة حيث حاولت السلطات الدفع بهذه الحفنة الى حضور مؤتمر كوناكرى المنعقد في غينيا ليمثل عمال اليمن فيه »، وقد اكد البلاغ « ثقة عمال اليمن من وقوف كافة الاتحادات العمالية والعربية والدولية الى جانبهم ومناصرة كل قضاياهم المشروعة والعادلة .

عقد المجلس المركزي للاتحاد العام عدة اجتماعات متواصلة خلال الاسبوع المنصرم ، ابتدأت في يوم ٦٩/٣/٩ م ، وانتهت يوم ٦٩/٣/١٢ وستستأنف اليوم ٦٩/٣/١٥ ، ولازال يواصل اجتماعاته للانتهاء من جدول الاعمال . وقد جاء اجتماع المجلس المركزي للاتحاد العام ليصحح كل ما طرأ خلال فترة تجربة السنة الماضية من الناحية الادارية ، وتقييم الهيكل التنظيمي للاتحاد العام ، وربط النقابات بالاتحاد من خلال نظام اداري ومالي موحد ، لايجاد التناسق المطلوب ، وذلك تنفيذا للنقطة الاولى من برنامج العمل المرحلي للحركة العمالية . والاعداد النهائي للانتخابات الجديدة ، اكان على مستوى النقابات ، او الاتحاد العام . كما ان الاتحاد قد اعطى اهمية كبيرة خلال اجتماعاته لوضع الجهاز الاداري وكيفية مواجهة مشاكله ، من جانب النقابات والاتحاد العام ، ومن اجل تنشيط المراقبة العمالية لتأدية دورها المطلوب في هذا المجال . كما اعطى اهمية كبرى للوضع النقابي والوضع العام في الشمال اليمني ، ويحتمل ان يخرج من اجتماعات المجلس المركزي المتواصلة بتحديد وجهة نظره الى جانب ماطرحه سابقاً حول الأوضاع العامة في الشمال اليمني .

(البقية في ص ٢)

اعدمت عصابة (باك جونج هي) الفاشستية في كوريا الجنوبية والواقعة تحت النفوذ الامبريالي الامريكي ، في تأريخ ٢٥ يناير وبطريقة بربرية المناضل (شويونج دوو) وهو احد المناضلين البارزين المعتقلين في كوريا الجنوبية . وفي نفس اليوم حكمت محكمة عصابة (باك جونج هي) على ثلاثين مناضلا أخرين ومنهم المناضل (كيم جونج تاي) رئيس مجلس بادية سول والتابع للحزب المتحد الثوري لكوريا الجنوبية ، وذلك بأحكام الاعدام والسجن وبالاشغال الشاقة بقصد ابادة قوى الثورة في كوريا الجنوبية .

وتعقيبا على ذلك ادلى ناطق مسؤول بلسان الاتحاد العام لعمال الجمهورية عن استنكاره الشديد لهذه المجازر واعرب عن تضامن كافة جماهير العمال في اليمن مع قوى الثورة في كوريا الجنوبية .

(اقرأ بيان المنظمات الثورية الكورية ص ٧)

انتخاب نقابتي المصارف والمصافي

يرجو فرع المصافي التابع للنقابة العامة لعمال البترول حضور كافة اعضاء الهيئة العامة للفرع الى مقر النقابة في البريقه وذلك في ايام ١١ـ١٢ـ١٣ـ من مارس الحالي للمشاركة في انتخاب وتشكيل مجلس اداري جديد للفرع .

ومن ناحية اخرى تدعو النقابة العامة لعمال المصارف حضور كافة اعضاء الهيئة العامة في ٢٢ مارس الحالي الى مقر الاتحاد العام لعمال الجمهورية - المعلا - لاجراء انتخاب المجلس التنفيذي للنقابة .

تقديم اللصوص الى المحاكمة

تأكد لدى (صوت العمال) ان سلطات الامن في طريقها لاستكمال التحقيق حول حادث السرقة التي حدثت في التواهي (تاكس فرى شوب) تمهيدا لتقديمهم الى المحاكمة لينالوا جزاءهم العادل .. والمعروف ان ظاهرة تعدد حوادث السرقة المسلحة قد اخذت تتكرر الا ان المواقف الحازمة التي تتبعها اجهزة الامن اليوم من شأنها ان توقف مثل هذه الحوادث بتقديم المسؤولين عن حوادث السرقة هذه الى المحكمة وتطبيق العقوبات المفروضة عليهم وان توقف مثل هؤلاء السرق عند حدهم .. وسيؤكد ايضا حرص الثورة على صيانة ممتلكات المواطنين وأرواحهم .

كلمتنا : ما تريده « اسرائيل » باعتداءاتها

اصبح اليوم من الظواهر الطبيعية والملازمة لاعتداءات «اسرائيل» المتكررة ان تردد ابواق اليمين الرجعي والامبريالي من خلال صحفه واذاعاته على التأكيد بشكل سافر على القوة الرادعة العسكرية التي تمتلكها اليوم اسرائيل . وبالتالي ذرف دموع التماسيح على السلام والامن العالمي لبقاء القضية بدون حل سياسي جذري ويأتي « اليسار » البرجوازي ذو الافكار اليمينية في اوروبا الغربية من خلال اجهزة اعلامه ليقف نفس المواقف اليمينية ولكن بمنطق اخر يدعونا فيه نحن كعرب الى التخلي عن شوفينيتنا تجاه « اسرائيل » وداعيا للالتقاء معها متجاهلا الدور الذى وجدت من اجله « اسرائيل » وخصائصها المميزة التي يجب علينا من خلالها معالجة هذا الوجود .. ماذا تمثل هذه الظاهرة على صعيد مواجهتنا للوجود الصهيوني والامبريالي - «اسرائيل»؟ انها لا تعني اكثر من ان العدو قد اصبح يدرك معنى توجهنا لحل « المسألة » بالمقاومة المسلحة ولهذا فهو مستعد ان يجند كافة قواه باسم كل منطق لضرب الثورة في فلسطين .

ان اسرائيل باعتداءاتها المتكررة تشعر بانها عاجزة عن تحقيق ماكانت تريده منذ وجودها حتى اعتداء خمسة يونيو الاخير ولهذا فجوهر اعتداءاتها هذه هي بالدرجة الاولى ناتجه عن ضعف وخوف وليست ناتجه عن قوة وذلك للاسباب التالية :-

١) ان « اسرائيل » الى جانب كونها قاعدة للامبريالية والصهيونية العالمية ، فهي بالدرجة الاولى قاعدة لحماية الاحتكارات البترولية وبالتالى الاوضاع العربية الرجعية ، ولكنها فشلت في حمايتها لان معظم النظم والرجعية تتساقط اليوم . فهي بعدوانها المتكرر تهدف الى اشغال حركة الثورة العربية من انجاز مهامها التي من شأنها أن تفقد « اسرائيل » مبررات وجودها ، وحينها يصبح الوجود الاسرائيلي في طريقه الي الزوال .

٢) «اسرائيل » بطبيعة تكوينها وجود توسعي فهي اما وان تكون «ارض الميعاد المختاره» من النيل الى الفرات ، واما ان تنتهي ، الا انها غير قادرة على التوسع لان نتائجه الطبيعية هو ما حدث عقب احداث ٥ يونيو والمتمثلة بدفع قوى الثورة العربية خطوات الى الامام وبالتالي اسقاط قواها الاحتياطية من القيادات البرجوازية العربية الحاكمة .. والاهم من ذلك كله انفجار الوضع داخل « اسرائيل» بشكل ثورة مسلحة .. هذه الثورة التي تقلق « اسرائيل » بتصاعدها اليوم

« هيئة التحرير »

(البقية في ص ٨)

تعليقات سياسية

الانقلابات العسكرية في افريقيا

آخر سلسلة الانقلابات في افريقيا والتي فشلت حدثت في الكونغو برازافيل .. وقبلها بأسابيع قليلة حدث في مالي انقلاب اطاح بحكم موديبو كيتا ، التقدمي .

والمتتبع لأحداث الانقلابات هذه ، يلمس بأن كافة « القوى الجديدة » التي ظهرت بعد الانقلابات تحكمها ظاهرة واحدة تؤكد يمينية هذه الانقلابات ، متمثلة بتصريحات القوى الانقلابية المتتالية بأنهم (ضد السياسات المنحازة للمعسكر الاشتراكي) ولذلك فأنهم سيتبعون سياسة عدم انحياز (حقيقية) ، ومعنى هذا الاتجاه العملي هو التوجه نحو اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب وبالتالي الهجوم على سياسة المعسكر الاشتراكي .. ومثلا على (حياد) القوى الانقلابية ، ذلك البيان الذي اصدره المجلس العسكري للتحرير الوطني في مالي بعد الانقلاب ، والذى استنكر فيه التدخل العسكري لدول (المنظومة الاشتراكية) في تشيكوسلوفاكيا ، لأن الرئيس السابق موديبو كيتا قد أعلن تأييده لهذا التدخل .

ويتوضح من خلال الظاهرة الدور الذى يلعبه الاستعمار الجديد في مقاومته وحرفه لنضالات حركات التحرر الوطني للشعوب الافريقية .

وقد كانت معظم الدول الافريقية تعتبر « مستقلة » ولكن بحكم التوجهات التقدمية لبعض هذه الدول لبناء اقتصادها الوطني ، ورفضها الدخول تحت مظلة الاحتكارات العالمية . وبالفعل دورها الوطني لدعم حركة التحرر الوطني في افريقيا وخارجها ، فلقد قادت جملة هذه المواقف التحررية الى صدام مع جيش الاستعمار الجديد ، المتمثل بالاحتكارات الأجنبية .

ومثل آخر على ذلك تصريح القومندان موسى تراوز باسم اللجنة العسكرية الانقلابية في مالي ، دعا فيه الرساميل الأجنبية من دون استثناء ، للتوظيف في اقتصاد مالي .

* * *

اسرائيل واعتداءاتها المتكررة

التفكير الذي تفكر به اسرائيل اليوم ، بتصورها ان العدوان قادر على تغيير وجه التاريخ واتجاه تطوره ، هو تفكير متأصل في عقلية الامبريالية العالمية ، والتي تمثل اسرائيل احد الوجوه البارزة لها

وبغض النظر عن النتائج العسكرية الآنية لمثل هذا العدوان ، فأن النتائج جملة وتفصيلا ليست في صالح اسرائيل اليوم .

ولايمكن لأي مراقب أن ينكر علاقة التطورات التي تعيشها اليوم حركة التحرر الوطني العربية الى جانب تثبيت اسلوب حرب التحرير الشعبية الى المواقف (التقدمية) التي تقفها اليوم بعض الدول العربية حتى الرجعية منها تجاه القضية الفلسطينية ، الى الظاهرة الجديدة المتمثلة بتفهم كافة الحركات والمنظمات التقدمية في العالم ، وعلى رأسها الدول الاشتراكية الصديقة لأهداف حركة التحرر الوطني العربية ، التي تأتي القضية الفلسطينية ضمن اهدافها الأولى لايمكن ان ينكر اي مراقب علاقة هذه التطورات (بالخدمات) التي تقدمها اسرائيل باعتداءاتها المتكررة .. الا ان هذه التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية لايمكن ان تعطي معانيها الحقيقية مالم تعكس نفسها على ارض حركة التحرير الشعبية في فلسطين المحتلة ، من خلال قدرة حركة التحرر الوطني العربية ، من الاستفادة سياسيا ونضاليا من هذه التطورات وتحويلها لخدمة العمل الفدائي الفلسطيني .

ان هذه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ستقودنا حتما على ضوء النتائج التي ذكرناها الى مقاومة اية حلول سياسية تستهدفها اسرائيل من خلال اعتداءاتها هذه ، والتي تتبناها اليوم النظم الرجعية العربية بدعم من الامبريالية العالمية ، توجها نحو تصفية الاحتلال الصهيوني الامبريالي للأرض العربية الفلسطينية .

امريكا والطريق المسدود

اصبح اليوم من المؤكد بين فترة وأخرى تكرار واقعة « ديان بيان فو » من جديد في فيتنام الجنوبية ، وذلك على أثر الهزائم المتكررة ، التي تعيشها القوات الامريكية وعملاؤها في فيتنام الجنوبية .

لقد راهنت امريكا على تحقيق مكاسب سياسية في مباحثات باريس ، بعد فشلها في تحقيق أية مكاسب عسكرية في مواجهتها لقوى الثورة الفيتنامية (الفيتكونغ) الا أن وعي قوى الثورة الفيتنامية ، قد حول المؤتمر المذكور الى ادانة جديدة للامبريالية العالمية .

ان انتصار الثورة في فيتنام الجنوبية اصبح اليوم ليس بشيئ جديد . ولكن ما يحدث في امريكا نفسها وانعكاساته على المستوى العالمي هو الشيء الجديد

ان تزايد حركة المعارضة في امريكا نفسها للسياسة الأمريكية ، قد عكس نفسه على مجمل السياسة الامريكية في العالم .

ان امريكا اليوم تبحث عن انتصارات جديدة يمكن لها ان تطمئن قوى الاحتكارات العالمية على مستقبلها من جانب ، ولتحد من رياح الثورة ، التي يواجهها النفوذ الامريكي من جانب آخر

ان تصرفاتها المجنونة في كوريا الجنوبية ، بأعدامها مجموعة كبيرة من المناضلين الكوريين بعد اعتقالهم ، الى دعمها السافر للاحتلال الصهيوني في فلسطين ، الى تآمرها المكشوف على النظم التقدمية في افريقيا ، كل هذه العمليات تؤكد تلك المحاولات اليائسة ، التي تبذلها الامبريالية الامريكية ، لتثبيت مواقعها . الا ان توجه قوى التحرر العالمية لفتح اكثر من فيتنام للامبريالية الامريكية . ذلك النداء الذي اطلقه المناضل الثوري ارنستو تشي جيفارا . هو الطريق الذي سيقود حتما الى انتصار الثورة العالمية ، والقضاء ليس على امريكا بكونها رأس الحربة فحسب بل وتصفية كافة النظم الرجعية العميلة والحكومات الرأسمالية ، التي تمثل من نفسها الامبريالية العالمية .

قرارات المجلس المركزي - بقية -

اجتمع المجلس المركزي الاتحاد العام لعمال الجمهورية في الفترة مابين التاسع والثالث عشر من الشهر ، وناقش جدول الأعمال المطروح في جلساته بروح مسؤولة .. وخرج عند اتمامه لمناقشة بعض بنود جلساته ، بقرارات ، واجل بعض بنود جدول الأعمال الى جلسات أخرى ، حدد لبدايتها ، اليوم السبت الخامس عشر من مارس ٦٩ .

وفيما يلي أهم القرارات التي اقرت في الجلسات المنصرمة ، وسوف تنشر جميع القرارات بالتفصيل في العدد القادم :-

١- زيادة اشتراكات النقابات الأعضاء ، بحيث تدفع كل نقابة ٥٠ فلساً عن كل عضو من أعضائها ، بدلاً من ٢٥ فلساً .

٢- ترسل النقابات كشوفاتها المستلمة من أصحاب الأعمال - بموجب القانون الخاص بخصم الأشتراكات - الى أمين مال الأتحاد ، تقر ضمن أسماء الذين تخصم منهم الأشتراكات .

٣- تشكيل لجنة مالية من أعضاء المجلس المركزى للأتحاد لتكشف عن مالات النقابات لعام ١٩٦٨ م وماقبله ، على أن تقدم بذلك تقريراً مفصلا الى المجلس المركزي . خلال مدة اقصاها شهرين .

٤- أقر المجلس وجود مؤتمر عام الأتحاد يكون (السلطة التشريعية العليا) على أن يصبح المجلس المركزى سلطة تنفيذية ، مكوناً من رئيس الأتحاد والأمين العام وأمين المال ، ونواب أمين عام لشؤون مكاتب الثقافة والصناعة والخارجية والفروع ، على أن يكون أعضاء هذه المكاتب الى جانب المسؤولين من كل منها من المجلس المركزى نفسه .

٥- أقر المجلس ان يكون المؤتمر العام للأتحاد مكوناً من ٤٦ عضواً ، تمثل فيه كل نقابة بعدد يتلاءم ونسبة تمثيلها في المجلس المركزي ، على أن يضاف الى عدد المؤتمر العام المحدد ، أعضاء المجلس المركزي الأتحاد .

٦- يعتبر المؤتمر العام سلطة تشريعية مؤقتة ، تنتهي مدته باكمال الانتخابات العامة من جانب كافة النقابات الاعضاء ، وتشكيل مؤتمر عام جديد .

٧- على كل نقابة عضو في الأتحاد أن تكمل انتخاباتها العامة خلال مدة شهرين تبدأ من ٢٥ مارش وتنتهي في الخامس عشر من مايو ١٩٦٩م .

٨- يعقد المؤتمر العام المؤقت أول جلساته يوم ٢٥ مارش الجاري ١٩٦٩م .

صوت العمال

للاتصال بهيئة تحرير (صوت العمال) بشأن الأعلانات ، نشر كتابات القراء ، اعطاء ملاحظات واقتراحات ، نقد للصحيفه . يرجى ارسالها الى مكتب الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية المحافظة الاولى

◆ ◆ ◆

الاجهزة الادارية ، بين مخلفات الماضي ومهام الثورة الديمقراطية .

الرقابة الشعبية وسيلة لتجنيد الشعب لحماية مكاسبه الثورية .

بقلم : مراقب نقابي

استولت الجبهة القومية على السلطة في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧ م وسط تركة ثقيلة من مخلفات الاستعمار والحكم السلاطيني الرجعي العميل ، تمثلت بالتخلف الرهيب الذي يضرب اطنابه في اوساط المجتمع على جميع المستويات - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. اضافة الى علاقات غير متكافئة ، تسيطر فيها فئة محدودة على كل الامتيازات ، وتعاني من وطأتها قطاعات واسعة من العمال والفلاحين .

وجاءت حكومة الثورة حاملة معها ارادة التغيير الجذري للعلاقات والمفاهيم السائدة ، سبيلا الى بناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي ، تتسلم فيه الجماهير الكادحة مقاليد امورها ، وتزول فيه كل آثار السيطرة الاقتصادية للاستعمار ومؤسساته الاحتكارية .

ان الجهاز الاداري بتركيبه الحالي هو جزء من جملة ما ورثته الثورة عن الحكم الاستعماري من المشاكل التي تعترض طريقها الى تحقيق الاهداف الشعبية المنصوص عليها في الميثاق الوطني للجبهة القومية ، وفي كل بيانات الثورة ووثائقها اثناء مرحلة النضال المسلح ضد الأستعمار وركائزه العميلة . ولم يكن من السهل للثورة ساعة استلامها للسلطة ، أن تتوجه على الفور الى حل جهاز الدولة القديم حلا نهائياً ، لأن ذلك سيكون بدون شك خطوة ارتجالية تغرق الثورة بعدها في بحر من الأرباك . كما أن الأبقاء على الجهاز الأداري كما هو عليه منذ رحيل الأستعمار حتي الآن . أدى الى نتائج سلبية أثرت بشكل مباشر على مسيرة الثورة . حيث أخذت العناصر ذات العقليه القديمة - التي تضررت من انتصار الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية بشكل او بآخر - والتي لا زالت تحتل مراكز خطيرة وحساسة ، اخذت تتصرف فيما يتعلق بالامور التي تدخل ضمن اختصاصها تصرفات مناقضة لخط الثورة الهادف الي حل مشاكل المواطنين بامانة ومسؤولية ، ومناقضة لمبادىء الثورة واهدافها التقدمية .

وفي داخل الاجهزة الادارية تنتشر حاليا ظواهر خطيرة من الممكن ان تقود الى فساد شامل ، تتحول بعده هذه الاجهزة الى عقبة يستحيل التغلب عليها امام مسيرة ثورتنا الديمقراطية الشعبية ، بل ربما تصبح هذه الاجهزة اوكارا لتنفيذ المؤامرات الرجعية والامبريالية على الثورة وحكومتها ، اذا لم تسارع حكومة الثورة في العمل على بتر هذه الظواهر وخنقها في المهد .

ان هذه الظواهر التي باتت ملموسة لدى كل مواطن من جماهير الشعب هي كما يلي :

اولا : **الرشوة** : ان الرشوة هي من العوامل المساعدة على استفحال الأزمة المالية وتفاقمها .. وعندما تتخذ حكومة الثورة اجراءات هادفة الى جباية ضرائب من الكماليات والبضائع المستوردة ، لاشك ان الفئات التي تتاجر بهذه البضائع سوف تتبع مختلف الوسائل للتهرب من تسديد الضرائب المتوجبة عليها ، مثل الرشوة والتهريب وهذه الفئة التي ستحاول تخفيض ما تسدده من الضرائب الى اقل قدر ممكن عن طريق الرشوة ، سوف تنشأ الى جانبها فئة من الموظفين ترعى مصالحها وتنفذ كل مطالبها .. وان نجاح الفئتين في حرمان الدولة جزأ هاما من ايراداتها كالضرائب سوف يمكن الفئة الاولى من « التهريب » بواسطة الرشوة نفسها ، التخلص نهائيا من كل الضرائب المستحقة على نشاطها الاقتصادي ، الامر الذي سيضاعف من الازمة الماليه لعدد من السنوات القادمة .

وتجدر الاشارة الى ان الرشوة تستخدم ايضا في اغراض سياسية .. وحادثة العميل (حيدره منصور) الذي حاولت مجموعة من العناصر المتآمرة ان تهربه من السجن ، مقابل رشوة مالية تقدر بخمسين الف شلن ، هي دليل حي على ذلك .. وهنا يبرز ما يمكن ان تلعبه الرشوة من دور خطير في اعاقة تقدم الثورة ، وفي التآمر عليها .

ثانيا - **المحسوبية** : ان المحسوبية بطبيعتها لا تقل خطورة عن الرشوة . فهناك من يبذل اقصى الجهود كي يأتي باحد اقربائه او اصدقائه الى مركز معين . دون مراعاة للكفاءة اولا او الاخلاص المطلوبين ، وانما كي يتمكن من توجيهه حسب مشيئته ، ويجعل منه مساعداً في تحقيق مصالح ذاتيه جديدة ينال الآخر نصيبه منها بالطبع .. كما ان المحسوبية تحقق ضمانا لفئة معينة ، تستطيع معها كتمان فضائحها المتوالية ، وحصرها في نطاق ضيق ، لا يمكن الجهات العليا في الحكومة من اكتشافها واستئصالها .

كما ان المحسوبية هي وسيلة هامة تحول دون وصول عناصر ثورية مخلصة الي بعض المراكز في الاجهزة الادارية - ترعى المصالح العامة للجماهير - اذ ان من ينال الوظيفة من خلال المحسوبية ، تنشأ في نفسه عقدة نقص تجعله غير واثق من نفسه ، ويتحول الى اداة منفذة لكل ما يأتيه من القريب او الصديق الذى جاء به الى الوظيفه .

ثالثا : **التوصيات** : اصبحت التوصيات جزءا مكملا للمحسوبية اذ ان بعض من يحالفهم الحظ عندما يريدون الحصول على عمل بامكان احدهم ان يسعى الى احد المقربين اليه من المسؤولين في بعض المراكز الهامة ، ليحصل على توصية الى مسؤول في مركز آخر ، وهذا بدوره يقبل التوصية وينفذها دون نقاش . بينما ان الآلاف من العاطلين عن العمل والمسجلة اسماؤهم في ملفات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ينتظرون دورهم الى ما شاء الله .. والذي يؤسف له ان اغلب التوصيات تتسم بطابع رسمي يحمل ختم الدولة ، كأن الثورة جاءت لترعى مصالح مجموعة معينة من الناس .

ان الثورة جاءت لترعى مصالح العمال والفلاحين . كل الفقراء ، وهي ملزمة بتوفير وسائل العمل لكل العاطلين .. ولكنها في كل نظرياتها الفكرية ، تحدد هذه الفئات تحديدا طبقيا يشمل كل عامل ، وكل فلاح وكل فقير وعاطل .. ولا تحددها على اساس الصداقة والقرابة .. وهذا يتطلب من كل اجهزة الدولة ان تطبق سياسة المعالجة الشاملة لمشكلة البطالة ، بصورة عادلة تحتم على كل عاطل عن العمل ان ينتظر دوره ، وفق نظام متقن واحصاء دقيق .

رابعا - **تطهير الأجهزة الأدارية بصورة عكسية** :

لاشك ان الجهاز الأداري بتركيبه الحالي ، ليس باستطاعته أن يواكب مسيرة الثورة في اجراءاتها الهادفة الى تغيير العلاقات الأقتصادية والاجتماعية السائدة ، مالم يجر تطهيره من العناصر ذات العقلية الحريصة على التضحية بكل مصالح الجماهير الكادحة في سبيل الأحتفاظ بمصالحها الذاتية .

وحين يرتفع صوت مخلص منادياً بضرورة تطهير الجهاز الأداري من العناصر الفاسدة ، تأخذ هذه العناصر في اختلاق الأعذار وتلفيق التهم ضد العناصر الثورية المخلصة ، الموجودة الى جانبها في بعض الدوائر الحكومية ، هدفاً لأزاحتها والتخلص منها ، كي يخلو لها الجو في ممارسة ماتريده بكل حرية .. وفي هذا المجال نذكر قضيتين فقط كنموذج لحملة التصفية التي تمارس هذه الأيام ضد شباب الثورة المتواجدين في الأجهزة الأدارية ، ضمن سلسلة منسقة تثير كثيراً من التساؤلات ..

أ - وقعت القضية الاولى في ادارة « ابحاث الكود » التابعة لوزارة الزراعة والأصلاح الزراعي حين حاولت الأدارة المذكورة نقل الوكيل النقابي (الخضر احمد عدلي) من مقر عمله الحالي الى الضالع أو بيحان ، دون مبررات تستدعي ذلك ، وحين فشلت في تطبيق اجراء النقل عمدت الى توقيف العامل النقابي عن العمل .. وقد أكدت لنا المعلومات أن الزميل النقابي المشار اليه هو من أكثر الموظفين مثابرة واخلاصاً للعمل .. واذا كان هناك من مبررات خفية تستدعي ايقافه عن عمله ، فلن يكون سوى - نشاطه النقابي - وهذا يكشف موقف بعض العناصر في الأجهزة الادارية من العمل النقابي ، لما يمثله من خطورة على مصالحها .. بل ان الغريب أن وزارة الزراعة والأصلاح قابلت اجراء التوقيف بالسكوت واللامبالاة ، وكأنه لم يحدث .

ب - اما القضية الثانية فقد وقعت في (ادارة الجمارك) التابعة لوزارة الأقتصاد والتجارة والتخطيط ، حيث تم طرد الوكيل النقابي - سابقاً - الأخ سلطان عبدالولي من الخدمة نهائياً ، بمبررات لايقبلها عقل او منطق .. حيث أن سلوك الأخ سلطان عبدالولي في الماضي والحاضر يدل دلالة واضحة على نزاهته واخلاصه للعمل وللثورة . وليس مهما هنا ان نتناول تاريخ الأخ سلطان بالتفصيل فهو معروف لدى تنظيم الثورة القائد - الجبهة القومية - ولدى التنظيم النقابي (الأتحاد العام للعمال) . كما ان ملفه الشخصي في ادارة الجمارك يثبت اخلاصه الكامل ، ونزاهته التامة للعمل لا للاشخاص .. ولقد تمادت الأدارة بعد ذلك في اجراءاتها الغريبة حيث اوقفت مؤخراً الأخ خالد احمد حسن ، دون مبررات تذكر ، سوى الرغبة الذاتية لبعض المسؤولين .

ان عملية تطهير الجهاز الأداري عند ماتنفذ بهذه الصورة المعكوسة ان دلت على شيء فأنما تدل على مدى ماتتمتع به العناصر المناوئة للثورة والتي لازالت (محتفظة بمراكزها الحساسة في الأجهزة الادارية) من ثقل وقدرة على الحركة بما يتوافق مع الحفاظ على مصالحها الذاتية من جهة او مع مخططات القوى المضادة للثورة بالاشتراك مع المؤسسات الاقتصادية الاحتكارية ، هدفاً لعرقلة مسيرة الثورة تمهيداً لخنقها واجهاضها ، كي يسهل لها قذف بلادنا الى شباك الاستعمار الجديد ، من جهة اخرى .

ان الحديث عن التوجه الى « تطوير » الأجهزة الادارية بما يتلاءم مع خط الثورة وسياستها ، يظل ناقصاً اذا لم يرتكز على اتخاذ خطوات عملية تمكن الثورة بالفعل من تلبية المطالب الملحة للجماهير ، ومن تنفيذ برامجها وخططها على الصعيد الاقتصادي والأجتماعي . وهذه الخطوات يمكن تحديدها في رأينا بمايلي : -

١) ازاحة العناصر المناوئة للثورة عن المراكز الحساسة . يضاف اليها تلك العناصر التي لازالت متشبثة بالروتين ، معتقدة أن الشهادات المدرسية ، والمؤهلات الهزيلة التي تمتلكها ، هي الكافية وحدها لانتشال المجتمع من هذا التخلف الرهيب الذي تركه الأستعمار متعمداً .. في وقت أصبح عمال البلدان الأشتراكية يتولون بأنفسهم ادارة المصانع والمؤسسات ، ويسنون القوانين والتشريعات ، ولعل ذلك هو السبب الرئيسي لتقدم قوى الانتاج - السريع - في بلدانهم .

البقية في ص ٨

ان البؤساء هم مصـ

بعض الملاحظات حول دور الطبق

صوت العمال تنشر هذه الدراسة لهيئة تحرير مجلة « دراسات عربية » مع تحفظنا الواضح لبعض الفقرات فيها واهمها ، ما تصرفنا به ووضعنا تحته خطاً لالفات النظر ، وهي اننا لا نؤمن بتعدد اشكال الاشتراكية ، اشتراكية مسيحية غربية واشتراكية اسلامية عربية واشتراكية شيوعية شرقية ، بل نؤمن بوجوب تجارب اشتراكية « مختلفة » ملتزمة بالاشتراكية العلميه .

ان علاقة الطبقة العاملة بالاشتراكية قوية ، واصبحت تقريبا معروفة .. فبالنسبة للاشتراكية الشيوعية ، تحتل الطبقة العاملة المكان الاول والرئيسي قبل الثورة وبعدها ، فهي قبل الثورة الطبقة التي تقود النضال ضد النظام الرأسمالي ، ومنها ينبثق الحزب السياسي الذي يتولى مهمة تحقيق الثورة بعد قيام الثورة تكون الطبقة العاملة هي التي تقود الدولة - من خلال الحزب - في جميع مراحل البناء الاشتراكي .. اما في الاشتراكية العربية فيشكل العمال طبقة رئيسية ، مع طبقة الفلاحين ، ومع بقية الفئات الكادحة والثورية في عملية النضال من اجل الثورة ، وفي عملية بناء المجتمع الجديد بعد قيامها .

صحيح ان الطبقة العاملة من حيث عددها اقل من الطبقات الثورية الاخري كطبقه الفلاحين ، وصحيح انها تعمل في قطاع اقتصادي لا يكون الا جزءا صغيرا من الاقتصاد الوطني بوضعه الحاضر اذا ما قورن بقطاع الزراعة ، الا ان لهذه الطبقة اهمية خاصة في قضية الثورة الاشتراكية قبل وبعد تسلم السلطة السياسية ، وذلك لانها طبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الوعي السياسي ، وتحسس مشاكل البلاد ، ومن حيث الاستعداد الثوري . ان تمركز هذه الطبقة في المصانع والمدن ، ومستواها الاقتصادي والثقافي المرتفع نسبيا ، ونمو التنظيم النقابي فيها ، واحتكاكها بالحركات السياسية الثورية ، واتصالها بالعالم الخارجي كلها امور تساعد على جعل هذه الطبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الدور الذي تلعبه في الحركة الثورية .

ولكن اهمية الطبقة العاملة لا تقتصر على الحاضر بل ان تلك الاهمية ستزداد في المستقبل ، نظرا لان الهدف الرئيسي للتحويل الاشتراكي ، هو احداث تنمية اقتصادية ، يتحول فيها الاقتصاد الوطني من الزراعة الى الصناعة . اي ان القطاع الصناعي سيكون هو القطاع الرئيسي في المستقبل ، الامر الذى يزيد من اهمية الطبقة العاملة ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، اذ من الطبيعي ان تزداد اهمية كل طبقة ، بازدياد اهمية القطاع الذي تعمل فيه بالنسبة للقطاعات الاخرى .

والاهمية الكبيرة للطبقة العاملة هذه تعني ان تأثيرها العملي على قضية الثورة كبير ، ولكن ذلك لا يعني ان تأثيرها حسن بالضرورة وفي كل الاحوال . ان دور الطبقة العاملة كبير ، وتأثير ذلك يكون ايجابيا فقط عندما تحسن الطبقة العاملة تأدية دورها ، فان التأثير السلبي يكون ايضا كبيرا على قضية الثورة . وتلك قضية لابد من فهمها بصورة صحيحة ، وربما كان فهمها المدخل الطبيعي لحل كثير من العقد والمشاكل التي تعترض الثورة الاشتراكية . ان الطبقة العاملة بامكانها ان تدفع عجلة الثورة الى الامام ، بصوره قوية كما بامكانها ان تشدها الى الوراء بصورة قوية ايضا . وكل ذلك يعتمد على مدى وعي هذه الطبقة الرئيسية لدورها الصحيح في الثورة الاشتراكية .

-٢-

ولاجل ان نعرف كيف يستطيع العمال تأدية دورهم بصورة صحيحة في مرحلة التحويل الاشتراكى ، لابد قبل ذلك من تحديد موجز للاهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تتعلق بذلك الدور . ان القضية الرئيسية التي تواجه البلاد والحكم الثورى في مرحلة التحويل الاشتراكى هى تحقيق تنمية اقتصاديه سريعة على اساس اشتراكى ، ولا يتحقق ذلك الا بتوفير شرطين هما : **اولا** ان تكون هناك زيادة مستمرة في الانتاج الوطنى **وثانيا** : ان يكون مجموع ما يستهلكه الشعب اقل من الزيادة في الانتاج ، بحيث يكون هناك وفر في الانتاج يستطيع المجتمع اعادة تثميره في عملية التنمية . هذه بصورة مبسطة هى الطريقة التي تتم بها عملية التنمية الاقتصادية ، وبدونها لا يمكن ان يتقدم الاقتصاد الوطني . والعمال كطبقة كادحة رئيسية وصاحبة المصلحة الاولى في بناء المجتمع الاشتراكي ، تتحمل مسؤولية كبيرة في ذلك . فالاشتراكية تهدف الى تحقيق تقدم اقتصادي سريع يقضى على الفقر والجهل والمرض والحاجة وكافة انواع استغلال الانسان للانسان ، ويسوده الرفاه والتقدم الثقافي والاجتماعي .

ان قضية العمال هى قضية تحقيق هذا النوع من مجتمع الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . وزوال الاستغلال . لذلك فعلى الطبقة العاملة ان تتحمل المسؤولية التي تترتب على ذلك فدور الطبقة العاملة كما قلنا رئيسي . وهى اما ان تحسن تأديته فتدفع عجلة التنمية الى الامام ، وترسخ قواعد المجتمع الاشتراكي ، وتضمن المستقبل واما ان لا تحسن تأديته فتتأخر التنمية ، وتبرز المشاكل بوجه بوجه النظام الاشتراكى ، وبالتالى تزداد فرص انقضاض الطبقات المعادية للاشتراكية عليه . وبصورة موجزة ان حسن تأدية ذلك الدور يعني عمليا زيادة الانتاج الى اقصى الحدود ، وتخفيض الاستهلاك الى اقصى الحدود وهذه هى المبادىء الرئيسية في عملية التنمية ، بمقدار ما ينجح النظام في تطبيقها بذلك المقدار تزداد امكانيات النجاح والعكس بالعكس .

* * *

والسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة هو . ماهي الحالات التي يمكن ان تسيء الطبقة العاملة فيها تأدية دورها ؟ هناك حالات عديدة يمكننا تلخيصها ومناقشتها كما يلي :

تقف الطبقة العاملة موقفا غير سليم وبالتالي مسيء لاهداف مرحلة التحويل الاشتراكي المارة الذكر ، عندما تفشل في التفريق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي . ان النضال النقابي معروف تاريخياً ، وخلاصته ان يتكتل العمال في نقابات مهنية هدفها تحقيق مكاسب اقتصادية للعمال المنظمين في النقابات ، وانتزاع تلك المكاسب من الطبقة التي تملك وسائل الانتاج . انه عبارة عن نضال هدفه تكتيل العمال في جبهة موحدة ضد الجبهة الموحدة الرأسمالية ولتعديل كفتها والنضال النقابي في مراميه الاخيرة يهدف الى مجرد تحسين وضع الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي المجرد . اما النضال الاشتراكي فذو هدف اوسع ومختلف انه نضال الطبقة العاملة كطبقة اجتماعية ، لتغيير النظام القائم واستبداله بنظام اشتراكي فهو نضال في سبيل مصلحة كل الشعب وليس لمصلحة طبقة معينة ، وهو نضال وطني وسياسي الى جانب كونه نضالا مهنيا . لذلك فالنضال النقابي لا يتطلب بالضرورة وجود حزب سياسي للطبقة العاملة ، اما النضال الاشتراكي فيتطلب ذلك بصورة اساسية لان النضال الاشتراكي بحكم كونه يهدف لتغيير النظام ولاعادة تنظيم المجتمع على اسس جديدة لابد له من نظرية يسترشد بها ولابد له من حزب سياسي ثوري لتطبيق النظرية والعمل بهداها

وقد يتبادر للذهن بأن الفرق بين النضال النقابي ، والنضال الاشتراكي ، ينطبق على الفرق بين نضال العمال قبل الثورة وبين نضالهم بعد الثورة وذلك خطأ . ان نضال الطبقة العاملة قبل الثورة ، بامكانه ان يكون نقابيا كما بامكانه ان يكون اشتراكيا . والفرق بين الاثنين يعني طبعا ان النضال النقابي يهدف لتحقيق مكاسب معاشية ومهنية للعمال في حين ان النضال الاشتراكي لايقتصر على ذلك ، بل ينصب على القضية السياسية وهي تغيير النظام

ان النضال النقابي والنضال الاشتراكي قبل الثورة يهـ
بتحقيق المكاسب الاقتصادية للطبقة العاملة ، ولكن ا
بينهما هو ان النضال الاشتراكي يربط تحقيق هذه المكا
بالهدف السياسي ، في حين ان النضال النقابي يقصد
لذاتها ، ولا يربطها باي هدف آخر ولكن ماذا يعني ذ
عمليا ؟ انه يعني ان نضال العمال عندما يكون نقـ
بحتا يكون اهتمامه الاساسي تحصيل مكاسب اقتصا
بغض النظر عن اي شيء آخر ، فهو يضغط ويناور و
الحاول الوسط ويستعمل شتى الوسائل ، لتحقيق ذلك
ولا يهمه ابدا تجريح النظام الرأسمالى الا ما اتى عر
وبدون تصميم . اما النضال الاشتراكى فهو يصمم الحملا
التي يشنها من اجل تجريح النظام الرأسمالى نفسه ، وا
تناقضاته وتعرية الاستغلال الذي ينطوى عليه وتهيئة
المعركة السياسية . انه يقوم بذلك من خلال الشعار
المهنية والمعاشية التي يرفعها ، فالاضرابات من اجل زيادة الاج
لاتكون مقصودة فقط لزيادة الاجور بل تهدف ايضا
النظام الرأسمالي واضعافه ، وفضح سيطرته على الدولة واستغلا
لمصلحته والفرق في الاساليب والشعارات وقيادات المعر
واضح بين حالة يكون فيها هدف العمال تحقيق الز
في الاجور لذاتها فقط وبين حالة يكون هدفهم فيها ا
من ذلك . والفرق الرئيسي المرتبط بذلك هو ان الط
العاملة التي تناضل اشتراكيا ، تحاول ان تشترك في النض
السياسي اما بتأسيس حزب سياسي او بدخول حزب سيا
موجود ودعمه . وبعكس ذلك عندما تكون الطبقة الع
تناضل نقابيا فقط ، اذ نجدها في الغالب تبتعد عن الن
السياسي والاحزاب . كل ذلك يفسر الفروق الواض
بين سلوك الحركة النقابية في الولايات المتحدة م
وبين الحركة النقابية في افريقيا ، او البلاد العر
او كوبا ، وبتعبير مبسط نستطيع ان نقول ان النض
النقابي يهدف لاكل العنب لا لقتل الناطور ، اما النض
الاشتراكي فيهدف لاكل العنب واضعاف الناطور تمه
لقتلـه .

* * *

ذلك هو الفرق بين النضال النقابي والنضال الاشترا
قبل قيام الثورة ، فما هو الفرق بينهما بعد قيام الثورة
ان عقلية النضال النقابي بعد قيام الثورة هي نفسها قبل
الثورة ، فهي دائما تتجه نحو اعتبار المهمة الاولى للنض
العمالى مجرد تحصيل مكاسب اقتصادية للعمال ، مع فارق وا
هو انها تزداد في مطاليبها هذه بعد قيام الثورة ان النض
النقابي ينظر للثورة كفرصة سانحة للحصول على المز
من المكاسب الاقتصادية للعمال . فبينما تكون الحر
النقابية قبل الثورة تواجه قوة البرجوازية ، ونفوذ مالك
وسائل الانتاج ، وسلطة الدولة المنحازة لجانب تلك الطبقا
الامر الذي يجعل عملية تحقيق المكاسب العمالية اص
مما يضطرها للاعتدال في مطاليبها للمحافظة على كيا
وشرعية وجودها ، نجدها بعد قيام الثورة ، وزوال جم
تلك العقبات ، تندفع لتحقيق مكاسب اكثر ، معتبرة
قيام الثورة فرصة سانحة ، ووضع ممتاز ، لعلها ان تستف
منه لاقصى الحدود ، لتحقيق اكبر مكاسب اقتصادية للطب
العاملة . ذلك هو موقف النضال النقابي بعد قيام الثو
الاشتراكية . اما النضال الاشتراكي فذو موقف مختلف
ذلك تماما . فهو بعد قيام الثورة ، يتخذ موقفا معاك
لموقفه قبل قيام الثورة ، فيما يتعلق بقضية المكاسب العم
فهو الذى كان يتعمد شن المعارك لتحقيق مكاسب ه
قبل الثورة ، بقصد تمتين وحدة الطبقة العاملة ، وتر
التنظيم النقابي ، وتعميق الصراع الطبقي ، وتهديم النظ
القائم (بالاضافة الى الاهمية الذاتية للمكاسب الاقتصادي
يتصرف بعد قيام الثورة بصورة مختلفة تماما . فالتنظ
القديم قد زال ، ولم يعد للنضال العمالي هدف
(استبدال نظام بنظام) ، بل يصبح هدفه ايجابيا هو

القوة في العالم

العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي

يصبح النظام الاشتراكي الجديد ، وتقويم الانحراف في الاخطاء . فبدلا من المكاسب العمالية يصبح هدف الحركة العمالية تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، وبدلا من محاربة النظام القائم يصبح هدف النضال العمالي دعم السلطة الثورية في جهودها لتصفية آثار النظام القديم والعلاقات المرتبطة به وبعبارة أخرى تتحول الطبقة العاملة بكفاحها اليومي نحو هدف زيادة الانتاج وحماية النظام الجديد وبناء على ذلك تكيف جميع خططها ومواقفها العملية في جميع الميادين هذا هو الفرق بين النضال النقابي الاشتراكي قبل قيام الثورة وبين النضال الاشتراكي بعد الثورة .

ان افكار النضال النقابي ، تعرض الطبقة العاملة لخطر الوقوع بخطاء كبير ، يؤدى بها الى اتخاذ مواقف غير منسجمة مع اهداف مرحلة التحويل الاشتراكي . وخلاصة القول ان الطبقة العاملة اذا ما انجرفت بافكار النضال النقابي التي هدفها الرئيسي تحصيل مكاسب اقتصادية للعمال ، بغض النظر عن اعتبارات التنمية ، تكون بذلك سائرة في طريق غير منسجم مع مقتضيات التحويل الاشتراكي . مطلوب من الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الرئيسية في بناء الاشتراكية ، ان تناضل اشتراكيا لانقابيا في هذه المرحلة .

* * *

ان قضية التفريق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي خاصة في مرحلة التحويل الاشتراكي ، هي القلق الفكري الذي تنبثق عنه كافة الافكار الاخرى ، المتعلقة بقضية دور الطبقة العاملة في هذه المرحلة . وعدم التفريق بين هذين المفهومين هو المنزلق الرئيسي الذي تقع فيه الطبقة العاملة ، ومنه تتفرع كل الاخطاء الاخرى . فيجب من الطبقة العاملة ايضا ، ان تنتبه مثلا الى الفرق بين مصلحتها في الامد القصير ، ومصلحتها في الامد البعيد . واضح ان النظام الاشتراكي ، لايمكن ان يتعارض مع مصلحة العمال كطبقة اجتماعية ، بل هو يهدف اولا واخيرا لمصلحتها الحقيقية ، ولكن ذلك لا يعني ان بناء الاشتراكية ، يتناقض مع المصالح الاقتصادية القصيرة الامد لطبقة العمال . ان بناء الاشتراكية يتضمن مصلحة العمال ، بمعنى العمل على بناء نظام جديد ، تسوده الرفاهية الاقتصادية العالية مع ، وتزول فيه جميع انواع الاستغلال والاضطهاد . ولكن ذلك لا يمكن ان يتم بمجرد قيام الثورة ، بل لابد من المرور بمرحلة بناء وتنمية اقتصادية سريعة ان التنمية الاقتصادية السريعة ، كما عرفناها سابقا تتطلب زيادة الانتاج ، وتقليل الاستهلاك في مرحلة الانتقال ، الامر الذى لاينسجم مع تحقيق مكاسب اقتصادية سريعة للطبقة العاملة بمعزل عن ضرورات التنمية .

والطبقة العاملة ايضا معرضة — بتأثير افكار النضال النقابي — لخطأ عدم التفريق بين المصلحة الخاصة ، وبين المصلحة العامة على مختلف المستويات ، بين مصلحة العامل الشخصية وبين مصلحة النقابة الواحدة وبين مصلحة الحركة النقابية ككل ، واخيرا بين مصلحة الحركة النقابية ومصلحة الاقتصاد الوطني في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

— ٣ —

وبعد مناقشة مواضيع الخطاء التي قد يتعرض لها كفاح الطبقة العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي ، لابد من التعرض لبعض القضايا العملية التي تواجهها الطبقة العاملة في تناضل لتأدية دورها الصحيح . هناك اولا مسألة التفريق بين قضيتين مبدئيتين : ان النظام الاشتراكي يعتبر العمل عامل الانتاج الرئيسي ، ويعتبر جميع فائض الانتاج ثمرة هذا العامل وبسببه . كما ان الطبقة العاملة تشكل الاساس المادي للاشتراكية وسندها الرئيسي وبالاضافة الى ذلك فهذه الطبقة الكادحة ، هي التي تتحمل القسط الاكبر من الظلم الاجتماعي ، وتعاني من الفقر والحرمان اكثر من غيرها . لكل هذه الاسباب لا بد من ان يؤدي قيام الثورة الاشتركية الى تحسين اوضاعها المادية ، لان ذلك من حقها من جهة ، ولتستطيع أدية دورها في بناء المجتمع الجديد من جهة اخرى . ولكن كيف نستطيع ان نوفق ذلك ، مع هدف تحقيق التنمية السريعة كما سبق تعريفها ؟ تلك مشكلة عملية لا بد من معالجتها في مرحلة التحويل الاشتراكي .

والحل العملي كما يبدو يكمن في ربط تحسين اوضاع الطبقة العاملة بزيادة الانتاج ، أي بجعل العمال ينتجون اكثر من السابق واعطائهم جزء من تلك الزيادة في الانتاج لتحسين اوضاعهم المعيشية . اي ان تحسين احوال الطبقة العاملة يجب ان يكون نتيجة لزيادة الانتاج ، لا لمجرد ان الثورة الاشتراكية قد قامت ، وبقيامها لابد من ان يزداد دخل الطبقة العاملة ، وتحصل على مكاسب لم تستطع الحصول عليها سابقاً ، ان قيام الثورة بحد ذاته ، يجب الا يكون سببا للحصول على مكاسب اقتصادية ، والمكاسب الاقتصادية لاتصبح ضرورية لمجرد ان تحصيلها اصبح سهلا ، ولمجرد ان السلطة الجديدة هى سلطة العمال ، لا سلطة اصحاب العمل ، ان كل ذلك لايشكل اسباب سليمة لتحقيق مكاسب اقتصادية . ان زيادة الانتاج كما ونوعا ، يجب ان تكون السبب الوحيد ، والحالة الوحيدة التى تبرر تحقيق مكاسب اقتصادية للطبقة العاملة . عندها يمكن حل التناقض المذكور .

*

والقضية العملية الثانية تتعلق بالشكل الذي يجب ان تؤخذه المكاسب العمالية ، في مرحلة التحويل الاشتراكي . قد يظن البعض ان احسن شكل لتلك المكاسب هو زيادة الدخل النقدي للعمال ، كزيادة اجورهم النقدية او منحهم المخصصات النقدية . الخ وذلك خطاء . ان مرحلة التحويل الاشتراكي التي تتطلب بالدرجة الاولى زيادة الانتاج ، تستلزم ان يؤخذ كل تحسين في احوال الطبقة العاملة ذلك الشكل الملائم للتنمية ، والمنسجم مع اغراضها ، وان يبتعد عن الاشكال المتناقضة مع ضرورات التنمية فمثلا عندما يؤخذ المكسب العمالي شكل زيادة نقدية في الاجور ، قد تكون النتيجة زيادة في استهلاك بعض السلع والخدمات غير الضرورية للتنمية ، لا بل المضرة لها كالزواج وانجاب الاطفال او المصروفات التي تفرضها التقاليد والعادات القديمة وغيرها من صنوف الاستهلاك التبذيري . وعكس ذلك يحصل عندما يؤخذ المكسب العمالي شكل خدمات طبية تؤدي الى تحسين صحة العمال ، وبالتالي الى زيادة انتاجهم .

ان احتمالات استعمال الزيادة في الدخل النقدي بشكل غير مفيد او مضر للتنمية الاقتصادية كبيرة في مجتمعنا ، حيث لاتزال الطبقة العاملة تعاني من اوضاع ثقافية واجتماعية متخلفة نسبيا .

والقضية الثالثة التي تستحق التعليق ، هي كيفية التوفيق بين الانضباط ومقتضيات الادارة الحديثة وبين ديمقراطية الادارة . وقضية التوفيق هذه ، تكون صعبة خاصة في المراحل الاولى من التطبيق الاشتراكي ، وخاصة عندما تكون الطبقة العاملة في بداية وعيها السياسي . فالادارة الديمقراطية تعني قيام مجالس عمالية منتخبة وممارسة تلك المجالس لصلاحيات معينة في شؤون التخطيط واتخاذ القرارات والاشراف والمساهمة في جميع شؤون الادارة بدرجات معينة ، ومراقبة الجهاز الاداري في منشآت القطاع العام . وفي مقابل ذلك تواجه مرحلة التحويل الاشتراكي في بلاد كالبلاد العربية مثلا صعوبات معاكسة ، تتعلق بتطبيق الحد الادنى من الانضباط العمالي اللازم لتحقيق اقصي درجات الكفاءة في الانتاج ، ولتعبئة الطبقة العاملة للمساهمة في مشاريع الاعمار العامة . والواضح ان بين هذين المطلبين شيئا من التناقض ، يحتاج الى حل ، يضمن جوهر الانضباط وجوهر الديمقراطية في ان واحد .

ان التفكير بامكانية وجود حل سحري او قانون رياضي ، يضمن ذلك بمجرد تطبيقه ، تفكير خاطىء وبسيط ، اذ ان حل هذه المشكلة يتوقف على الاوضاع الاجتماعية ، ودرجة الوعي الوطني والسياسي ، ودرجة الثقافة والشعور بالمسؤولية ، وروح العمل الجماعي ، وهي كلها امور معقدة ويحتاج حلها الى امد طويل من التقدم الاجتماعي . ولكن من الممكن ابداء بعض الملاحظات ، التي تتعلق بتوضيح الطريق للحل الصحيح .

ان قضية ايجاد اطار توفيقي تتلاءم في داخله هذه المتطلبات المتناقضة يقتضي اولا : التسليم بدور العلم في الادارة الصناعية . ومعني ذلك ان هناك قرارات يتحكم فيها العلم من هندسة واقتصاد ومحاسبة وادارة اعمال ولا يمكن ان تخضع للاجتهاد وتباين الاراء ، لذلك فان مثل هذه القرارات لا بد من الخضوع لها من قبل جميع العاملين في القطاع العام ، بدون مناقشة وان هي اخضعت للمناقشة في المجالس العمالية ، فيجب ان يكون ذلك بقصد الايضاح زيادة الوعي والمشاركة ليس الا .

كذلك لابد من التسليم بشيء آخر ايضا الا وهو ان حدا ادنى من الانضباط والطاعة امر غير متناقض مع ديمقراطية الادارة اطلاقا ، بل على العكس من كل ذلك فهو بتوفيره لعنصر النظام العام يهيء الجو الملائم للديمقراطية الصحيحة . فيجب الانتباه لحقيقة ثابتة هى انه ما من قانون في العالم الا ويتضمن شيئا من عنصر القسر والاكراه . ان القسر والاكراه ليس امرا سيئا او مناقضا للديمقراطية ، بل على العكس لانه اذا ما كان موجها لكبح الغرائز ولضبط الرغبات الشاذة والانانية ولمقاومة الاهواء الشخصية فانه يضمن انسجام تصرف الفرد مع المصلحة العامة للجماعة ، وبالتالى يكون عامل تقدم وخير بدلا من العكس . ان عنصر القسر والاكراه موجود في كل القوانين والعادات والتقاليد والدين ، وفي جميع انواع المؤسسات المعروفة ، لانه العنصر الذي يضمن انسجام تصرف الفرد مع التصرف العام للمجموع او ما يعتقده المجموع تصرفا صحيحا . والعمل الاقتصادي كاي نشاط بشري آخر ، يتطلب حدا معينا من ذلك الانسجام ومن الانضباط للمحافظة على سلامة الهدف وهو الانتاج . لذلك يجب ان تقاوم الطبقة العاملة جميع الافكار البدائية عن ديمقراطية الادارة ، وان تنظر اليها بمنظار ايجابي وواقعي صحيح . وثمة ملاحظة اخيرة في هذا الصدد هي ان ديمقراطية الادارة كنظام جديد وكوضع يتعلق بصميم قضية التقدم الحضاري والاجتماعي والسياسي للفئات العاملة في القطاع العام ، لابد بحكم هذه الاعتبارات ان يكون تطبيقها تدريجيا ، يتناسب مع مدى ما تحققه هذه الفئات من تقدم في هذه الميادين ، ومع مدى ما تحرزه البلاد بصورة عامة من تقدم . كما لا مناص من اعتبار التجربة في ميدان الادارة الديمقراطية خاضعة دوما

البقية في ص ٧

يا عمال العالم

اتحدوا

نبذة موجزة عن قانون العمل المدني والجنائي في البلدان الاشتراكية (٢)

تقديم واعداد
مهدي عبدالله سعيد

مشاركة جماعات الشغيلة في ادارة المؤسسات .

من اهم مبادئ القانون الاشتراكي للعمل أن الشغيلة انفسهم يقومون ، عن طريق اجهزة الحكم في الدولة وعن طريق النقابات بادارة المصانع والمعامل والمناجم وغيرها من المؤسسات ، وتشترك اللجان النقابية مباشرة في وضع خطط الانتاج وفي تنظيم العمال والمستخدمين لتحقيقها . وبمساهمة النقابات المباشرة تشكل اجهزة قيادة الاقتصاد وادارة المؤسسات ، ومن اهم اشتراك العمال والمستخدمين في ادارة المؤسسات العقود الجماعية التي تعقد بين مجموع العمال والمستخدمين وادارة المؤسسة .

ان قانون العمل مثلاً في جمهورية بلغاريا الديمقراطية الشعبية وهي احدى البلدان الاشتراكية هو احد فروع القانون ويضم هذا الفرع من القانون مبادىء القانون الذي ينظم علاقات العمل ان القانون الاشتراكي للعمل هو مجموعة المبادىء التي تنظم علاقات العمل ببعض العلاقات الاخرى المرتبطة بها مباشرة ، الامر الذي يترتب عليه استقامة الخط العام للتنمية الاقتصادية والثقافية في البلدان الاشتراكية ، والبلدان التي تأخرت في الماضي تعوض بسرعة مافاتها ، وتنهض باقتصادها وثقافتها معتمدة على خبرة البلدان الاشتراكية الاخرى وعلى التعاون معها والمساعدة الاخيرة المتبادلة . ان تجربة تطور قانون العمل في البلدان الاشتراكية تتيح صياغة الملامح الرئيسية العامة لقانون العمل من النوع الاشتراكي والتي هي ذات اهمية عامة بالنسبة لجميع البلدان التي تتبنى الاشتراكية ومن هذه الملامح في النظام الاشتراكي مايلي :-

أ - المنع النهائي لممارسة اقتصاد مرتبط باستغلال عمل الأخرين .

ب - ايجاد الظروف اللازمة لتشغيل القوى العاملة تشغيلاً كاملاً وايجاد الضمانات الواقعية .

ج - شروط العمل التقاعديه (ادارة المؤسسة والعامل يحددان شروط العمل ضمن نطاق المبادىء القانونية السارية) .

د - مبدأ دفع اجور العمل حسب كميته ونوعه .

هـ - كفالة سلامة العمل على حساب الدولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين ظروف العمل وايجاد الشروط لرفع الكفاءة الانتاجية للعمال والمستخدمين .

حق المواطنين في الضمان المادي والتأمين الاجتماعي في العمال والمستخدمين

انه لمن اهم مبادىء التنظيم القانوني لعلاقات العمل في البلدان الاشتراكية تقدير الحق الدستوري للمواطنين في الضمان المادي في الشيخوخة وكذلك في حالة المرض او فقد القوة على العمل ، ويكفل حق المواطنين في الضمان المادي كفالة وافيه ، اذ يضمنه اتساع التأمين الاجتماعي للعمال والمستخدمين على حساب الدولة والخدمات الطبية المجانية التي تتمتع بها الشغيلة وكذلك وضع شبكة واسعة من المصحات وبيوت الاستراحة تحت تصرف الشغيلة.

مشاركة العمال في ادارة المؤسسات

ان الشغيلة انفسهم عن طريق اجهزة الحكم في الدولة وعن طريق النقابات يقومون بادارة المؤسسات والمصانع والمناجم وغيرها . وتشترك اللجان النقابية مباشرة في وضع خطط الانتاج وفي تنظيم العمال والمستخدمين لتحقيقها وبمساهمة النقابات المباشرة تشكل اجهزة قيادة الاقتصاد وادارة المؤسسات ، ومن اهم اشكال اشتراك العمال والمستخدمين في المؤسسات ، العقود الجماعية التي تعقد بين مجموعة العمال وادارة المؤسسة ، هذه هي المبادىء الاساسية للقانون الاشتراكي للعمل .

دور النقابات في تنظيم علاقات العمل

النقابات في الدول الاشتراكية هي اكثر منظمات الشغيلة جماهيرية فهي تضم في صفوفها جميع العمال . ومن واجب النقابات حماية كافة العمال الذين تضمهم في صفوفها كما يفرض التشريع الجنائي مسئولية على من يعيق نشاط النقابات المشروع .

التنظيم النقابي

تبنى النقابات على الاسس المركزية الديمقراطية ، ومعنى هذا ان جميع الهيئات النقابية ابتداء من القاعدة حتى القمة ينتخبها اعضاء النقابة وتكون مسؤولة امامهم وتقوم النقابات بحل كل المشاكل النقابية وذلك من وحي النظام الداخلي لها .

والنقابات في البلدان الاشتراكية تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من الحركة النقابية العالمية فهي تساهم في نشاط اتحاد النقابات العالمي وتعمل من اجل توحيد القوى العمالية في العالم من اجل السلم وكذا يأتي ايضا تأييدها للنقابات العالمية على اساس وحدة التضامن البروليتاري وكذلك تقديم المعونات الى الشغيلة في البلدان الرأسمالية في كفاحهم من اجل مصالحهم الطبقية والتأييد الشامل لحركة التحرر الوطني للشعوب المستعمرة وتؤيد كفاح شغيلة البلدان التي سلكت طريق التطور المستقل وتدعيم اقتصادياتها وسيادتها الوطنية كل هذا واجب اممي .

ان النشاط النقابي في الدول الاشتراكية موجه بأجمعه لتعبئة الشغيلة من اجل النجاح في تحقيق خطط البناء الاقتصادي والثقافي والمعيشي وللنقابات دور هام في تنظيم علاقات العمل . كما تشترك النقابات اشتراكا مباشراً في تخطيط وتنظيم أجور العمال . وهي تشترك في وضع نظام اجور العمال ، كما تجتذب العمال للمساهمة في وضع معدلات الانتاج وتطبيق اجور العمل . وتقوم النقابات في الدول الاشتراكية بالاشراف المباشر على اعمال تأمين الدولة الاجتماعي ، فتضع تحت تصرفها اشتراكات التأمين الاجتماعي التي تصرف على دفع مرتبات العجز المؤقت عن العمل ، والمعاشات وغيرها من الاحتياجات المعيشية كما تشرف على المصحات ودور الاستجمام وتنظيم علاج العمال والمستخدمين .

العقود الجماعية

العقود تعقد سنوياً بين جميع المؤسسات الصناعية وورش البناء وغيرها في الدولة الاشتراكية ، والعقد الجماعي هو اتفاقية بين النقابات كممثلة للعمال وبين المؤسسات وورش البناء وفي هذه الاتفاقيه تقرر الالتزامات المتبادله بين الادارة وجماعة العمال ويتم التوقيع على العقد الجماعي كالتالي :-

تقوم اللجنة النقابية للمصنع او المعمل بالاشتراك مع ادارة المؤسسه بوضع مشروع العقد الجماعي ويناقش ذلك في اجتماعات العمال حيث تضاف اليه بعض التعديلات وكذا بالنسبة لاداره المؤسسة .

ومن الالتزامات للعقد الجماعي مايلي :-

أ - تحقيق خطط الانتاج وتجاوزها وتحسين تنظيم العمل ورفع انتاجيته .

ب - العمل على تطوير المباراة الاشتراكية وادخال طرق العمل التقدمية والتكنيك الحديث في الانتاج .

ج - تحسين التغذية العامة للعمال والمستخدمين .

د - رفع مستوى التعليم العام والمستوى الثقافي والفني للعمال وتدعيم القاعده الماديه للمؤسسات الثقافيه والتنويرية وبناء واصلاح النوادي المباني الرياضية والاستادات وغيرها .

حل منازعات العمال :

ان النزاع يأتي من قبل العمال في المصنع او ادارة المؤسسة وذلك نتيجة اما ان يكون العمال قد فشلوا في انجاز مهمة الخطة بموجب العقود المبرمة بين المؤسسة والعمال وفي هذه الحال تتكون هناك لجان خاصة لحل النزاع بين الطرفين المتنازعين . فمثلاً في جمهورية بلغاريا الشعبية تنظر منازعات العمل امام لجان الصلح والمحاكم والاجهزة العليا من الناحية الادارية وتعتبر لجان الصلح المرجع الاساسي للنظر في منازعات العمل وهي تتكون على مبدأ المساواة من ممثلي الادارة واللجنة النقابية وتتخذ لجان الصلح قراراتها بموافقة الجانبين .

الضمان الأجتماعي :

المجتمع الاشتراكي هو اكثر مجتمعات العالم عدلاً وهو يهتم دائماً برفع مستوى رخاء الشغيلة . ويتلقى المواطنون في المجتمع الاشتراكي على صورة خدمات مجانية اوبأثمان زهيدة بأقساط فمثلاً في الاتحاد السوفيتي في الوقت الحالي ريع جميع الخيرات مجانا وكذا في المستقبل سيزاد ذلك بشروط سهلة وضمن صناديق الاستهلاك الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي تدخل مصاريف المجتمع على المعاشات التقاعدية ، والاعانات والتأمين الاجتماعي ومصاريف ادارة المسنين ودور الحضانه ورياض الاطفال والخدمات الطبيه المجانيه والاستشفاء في المصحات والتعليم المجاني ورفع الكفاءة المهنيه وادارة المدارس الداخليه ومعونة الدولة للامهات الكثيرات الاطفال وأجور العمال اثناء الاجازات وغيرها وتحدد اجور الشيخوخة في صورة نسبة مئويه من الاجر الشهري وكذلك فالذين يتقاضون اجره حتي ٥٠ روبل يتلقون معاشا قدره ٨٥ ٪ من هذه المبالغ والى جانب معاشات الشيخوخة والعجز تقرر معاشات في حالة فقد العائل فيملك غير القادين على العمل من اسرة العامل او المستخدم او الفلاح حق تلقي المعاشات كالتالي : -

(أ) لثلاثه او اكثر من افراد الاسرة غير القادرين على العمل مئة بالمئة من الاجر حتى خمسين روبلا في الشهر وما زاد على ذلك ١٠ ٪ من باقي اجرة العائل .

(ب) لاثنين من افراد الاسرة غير القادرين على العمل ٩٠ ٪ من الاجرة حتي الخمسه والاربعين روبلا ومازاد على ١٠ ٪ من باقي الاجره الشهرى للعائل .

لفرد واحد غير قادر على العمل في الاسرة ٦٥ ٪ من اجرة العامل حتي الاربعين روبلاً الاولى يضاف اليها ١٠ ٪ من باقي الاجرة الشهرية ولا يزيد الحد الاقصى للمعاش بفقدان العائل من ١٢٠ روبلاً في الشهر .

القانون الجنائي :

مفهوم القانون الجنائي الاشتراكي :

القانون الجنائي الاشتراكي هو مجموع القواعد القانونيه التي اصدرتها اجهزة السلطة العليا في الدولة والتي تحدد المبادئ العامه للمسؤولية الجنائية وانواعها المعينه من الجرائم والعقاب الذي يوقع على الاشخاص الذين يرتكبونها .

وهدف القانون الجنائي الاشتراكي هو حماية النظام الاجتماعي ونظام الدولة والملكية الشعبية العامة والشخصية وحقوق المواطنين وكل النظام الحقوقي الاشتراكي من التطاولات الاجرامية ويتحقق ذلك الهدف عن طريق تلافي الافعال ذات الضرر العام وكذلك عن طريق تحميل الاشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم مسؤولية جنائية ومعاقبتهم والقانون الجنائي لمكافحة الاجرام يساعد على تدعيم الدولة الاشتراكية والنظام الحقوقي ويضمن حقوق الفرد ومصالحه .

* المخابرات الامريكية في كوريا الجنوبية تعدم مجموعة كبيرة من المناضلين الكوريين

* المنظمات الثورية في كوريا الديمقراطية تناشد كل قوى السلام استنكار ذلك ..

في الوقت الذي تعلن فيه الولايات المتحدة الامريكية علنا في مؤتمر باريس المنعقد لحل « الازمة الفيتناميه » عن حرصها عن السلام والأمن العالمي ، تقوم بنفس الوقت بتدبير كثير من المجازر لقوى السلام في اكثر من منطقة ، « وآخر » هذه المجازر ما دبرته اجهزة الاستخبارات الامريكية في كوريا الجنوبية تحت اشراف عميلها الاول (باك جونج) ، بقتلها مجموعة كبيرة من المناضلين الكوريين المعتقلين في سجون كوريا الجنوبية .

ان تطور مسيرة الثورة العالمية لن تؤثر فيها هذه الاجراءات اللا انسانية ، بقدر ما ان هذه المجازر ستدفع الى تعرية وتمزيق كافة براقع الديمقراطية والعدالة والسلام المزيفة التى ترفعها اليـــوم قوى الرجعيـــة والامبريالية العالمية .

(**وصوت العمال**) الناطقة بلسان جماهيرنا العمالية المناضلة اذ تنشر بيان القوى الثورية الديمقراطية الكورية تضم صوتها الى جانب هذه القوى مستنكرة المجازر البربرية التي تشنها اليوم عصابة (باك جونج) ضد شعب كوريا الجنوبية ، وهذا نص البيان :-

---

المنظمات الديمقراطية العالمية والمنظات الديمقراطية الشعبيه في جميع بلدان العالم ، التي تكافح من اجل السلام والديمقراطية والعدالة والتقدم الاجتماعي .

اليوم وفي النصف الجنوبي من ارض الأباء ، تقترف الوحشية البغيضة ، الواغلة في القسوة ، وبواسطة الاعتداء والغدر ، وتشنق العدالة ، وحب الوطن وتهدد حياة عدد كبير من الثوار والوطنيين الذين يناضلون في سبيل الحرية وتحرير وتوحيد الوطن .

ان الامبريالية الامريكية وعصابة باك جونج هى الفاشيستيه اقترفتا اخيرا ، وفي ٢٥ يناير ، وبطريقه بربريه ، قتل الرفيق شو يونج دوو ، في السجن وهو الذي كان رئيسا لمجلس محافظة شولا الجنوبية التابع للحزب المتحد الثوري لكوريا الجنوبية والذي كان مناضلا ثوريا لايقهر ، ووطنيا غيورا .

وفي نفس اليوم حكم الخونه على ٣٠ مناضلا وفيهم كيم جونج تاي ، رئيس مجلس بلدية سول التابع للحزب المتحد الثوري لكوريا الجنوبيه وذلك باحكام الاعدام والسجن بالاشغال الشاقه ، بتهم ملفقه لمقصد دنيء ، الا وهو قتل الثوار .

ان هذا لتحدي آثم للشعب الكوري قاطبه ، ولاحرار العالم واهانة لا تحتمل للجميع .

ان الشعب الكوري الان يغلي بسخط عارم على الامبرياليه الامريكية المعتدية وزمرة الدمى باك جونج هي ، وذلك عند سماع الشعب الكوري بموت الرفيق شو يونج دوو ، الذي كرس حياته لثورة الشعب الكوري الجنوبي ولتوحيد الوطن .

وبحزن عميق على موت الرفيق شو يونج دوو ، نوجه خطابنا هذا باسم الشعب الكوري قاطبه ، الى المنظمات الديمقراطية العالمية ، والمنظمات الديمقراطيه الشعبيه في جميع بلدان العالم ، ان الاحرار الشرفاء في العالم اجمع مدينين بمرارة وسخط عارم لشجب الامبرياليه الامريكية وعصابات باك جونج هى الفاشيستية الذين يقمعون ويقتلون بكيفية وحشية الثوار ومحبي الوطن ، ويعززون سياسة الاعتداء والحرب في كوريا الجنوبية .

ان الرفيق شو يونج دوو الذي سقط ضحية القتل البربري الوحشي للمعتدين الامبرياليين الامريكيين وعصابة باك جونج هى الفاشيستية ، كان محبا للوطن ، غيورا عليه ، وثائرا مناضلا لايقهر والذي سخر نفسه عبر نشاطاته الفعالة ضد الامبريالية الامريكية لانقاذ وطنه وتحقيق الحرية ، والتحرر ، والوحدة الوطنية ، تحت الارشادات اللامحدودة للرفيق كيم ال سونج ــ الشمس العظيمة لوطننا .

ان الوضع الفوضوي اليوم في كوريا الجنوبية في ظل الاحتلال الامبريالي لامريكي المعتدي لايضع اليوم لثوار كوريا الجنوبية امثال الرفيق شو يونج دوو ، وبقية الشعب ، اى سبيل سوى تصعيد النضال الوطني العدائى لامريكا في ظل الحكم الفاشيستي الاستعماري الوحشى للامبريالية في العقدين الاخيرين تحولت كوريا الجنوبية وبقصد مصر الى مستعمرة ، وقاعدة اعتدائية عسكرية ، للامبريالية الامريكية كما اصبحت جهنما للانسانية يسود فيهـــا القحط والفقر والارهاب والقتل .

كيف يمكن للكوري أن كان له نتفة من ضمير وطنى ان يتخذ موقفا سلبيا بينما يرى هذه الحالة التراجيدية تمثل امام عينيه في كوريا الجنوبية .

ان هذا مما دفع الرفيق شويونج دوو وكـوريين جنوبيين آخرين الى ان يصبحوا ثوارا اعداء للامبرياليين الامريكيين ، وكافحوا لخلاص استقلال وطنهم وسحق الامبريالية الامريكية الفاشيستية .

ان الرفيق شويونج دوو مع كيم جونج تاى ، كيم جيل باك ولى مودن كيو وآخرين من الرفاق الثوار ان تمسكهم عاليا بالخطوط الاستراتيجية والتكتيكية التي وضعها الرفيق كيم ايل سونج لبناء الحزب الماركسى اللينيني الثوري وبناء قوة ثورية قوية في كوريا الديمقراطية قد لعبت دورا رائدا في الكفاح من اجل الحزب المتحد الثوري وهو منظمة ثورية سرية وساهموا مساهمة فعالة في بناء هذا الحزب وتحويله الى منظمة حزبية ديناميكية موسعين ومعززين صرح الحزب بين الجماهير .

ان الرفيق شويونج دوو خـــاصة هو الذي عرف الجمهور أراء القائد زوتشيه العظيمة وتاريخ ثورته الباهرة وحكمته في القيادة وتمسكه بالفضائل الســـامية وذلك بواسطة اعمال كيم ايل سونج المختارة والاعمال الخالدة الاخري وتأريخ حياة القائد الرفيق كيم ايل سونج ، مما امدهم بالآراء الثورية العظيمة للقائد ووحدهم حوله بمهارة نظم وقاد الشعب بكل طبقاته ضد الامبريالية الامريكية والتحرر الوطني من ربقتها .

ان هذه النشاطات التي قام بها الرفيق شويونج دوو كانت كفاحا وطنيا عادلا تعبر تعبيرا صادقا عن أماني شعب كوريا الجنوبية وامله في ان يعيش سعيدا في حضن اريحية الرفيق كيم ايل سونج القائد المظيم لاربعين مليونا من الشعب الكوري وان توحد اراضيه في اقرب وقت ممكن .

لقد قال الرفيق كيم ايل سونج القائد العظيم لاربعين مليون كوري ان انجازات الكفاح التي لاتقدر بثمن والتي يكتسبها الثوار ومحبو الوطن من كوريا الجنوبية في قتالهم المقدس من اجل حرية وتحرير الشعب وتوحيدو استقلال ارضنا ستبقى دوما شعلة مضيئة في مجد تاريخ ثورة وطننا .

ان الامبريالية الامريكية ودمى باك جونج هي العفنة يحاولون باعتداءاتهم الوحشية الانتقام من عدد كبير من الثوار وذلك بوسمهم مثل هذا الكفاح بميسم الجريمة .

وقد ايد هذا بكل وضوح قتل الخونة للرفيق شو يونج دوو فضلا عـــن مسرحيتهم القاتلة (المحاكمة) يوميا وفبركتهم مايدعى (القضية) قضية الحزب المتحد الثوري قضيـــة حزب الشعب الثوري قضية الحزب الاستراتيجي لتحرير كوريا الجنوبية قضية العصبة العاملة لتشييع كوريا الجنوبية ، قضية جمعية الابحاث المقارنة القومية وما الى ذلك من قضايا اخرى .

ليس هناك فاشيستي شرير شنق الرجال على الدنيا ستيحمل اكثر من هذه الفاشيستية الشريرة .

ان الامبريالية الامريكية ، عصابة باك جونج هى الفاشيستية باعتداءاتها وقتلها الوحشى فاقت بكثير وحشية واستبداد نيرون العصر والوسطى عصابة هتلر الفاشيستية وبقساوتهم البربرية .

ان الذين يحاكمون ويعاقبون بقسوة من قبل شعب كوريا الجنوبية ليس غير الامبرياليين والامريكيين الذين يقترفون كل الاعتداء والنهب ، ويحتلون كوريا الجنوبية بقـــوة السلاح ويعززون الحكم الفاشيستى الاستعمارى العفن وعصابة باك جونج هي المتمسحة بأذيال الامبريالية كالكلاب والتي تبيع مصلحة الوطن وكل مايملكه .

وبدون القمـــع البربري لا يستطيع الامبرياليون الامريكيون وعصابـــة باك جونج هي الفاشيستية تخطى ازمتهم في الحـــكم الاستعمارى الفاشيستى لكـوريا الجنوبية ، اواخماد الترعرع اليومي للقوة الثورية .

ان موت الرفيق شويونج دوو ، قد اثار جميع شعب كوريا الجنوبية ، لمزيد من العداء ضد الامريكان وكفاحهم لخلاص وطنهم .

وبالتصميم الانتقام لموت الرفيق شويونج دوو ، مئات المرات ، بل الآف المرات ، من المعتدين الامـــبرياليين الامريكان وعصابة باك جونج هي الدمى شدد شعب كوريا الجنوبية عدائهم للامريكان في كفاحهم لتحرير الوطن ، وذلك في المـــدن والقرى ، وعلى الجبال وحـــتى في السجن وفي محكمة القتل ولم يخضع الشعب لقمع العدو له ولكنه سيكمل ثـــورة كوريا الجنوبية التي لم ينهها الرفيق شويونج دوو .

اننا نؤمـــن بأن المنظمـات الديمقراطية العالمية ، والمنظمات الشعبية الديمقراطية في جميع انحاء العالم والاشخاص الشرفاء في العالم اجمـــع سيندون بصرامة الامبريالية الامبريكية العدوانية وعصابـــة باك جونج هي الدمى التين تقمعان وتقتلان الثوار ومحبي الوطن ، بينما تعززان سياسة الاعتداء والحرب في كوريـــا الجنوبية ، وسيعبر الشرفاء عن تضامنهم مع ثوار الشعب الكوري ومساهمتهم القيمة وكفـــاحهم المثمر وذلك باطلاق سراح المعتقلين والمسجونين مـــن ثوار كوريـــا الجنوبية الذين اعتقلوا وسجنوا بتهم مزيفة باطلة وما تسمى « بقضية » الحزب المتحـــد الثوري ، (قضية) حزب الشعب الثـــوري ، (قضية) الحزب الاستراتيجي لتحرير كوريا الجنوبية (قضية) العصبة العاملة لتشيع كوريا الجنوبية (قضية) منظمة جزيرة ايمجا الثورية « قضية » جمعية الابحاث للمقـــارنة القومية وما الى ذلك ، والى انسحاب جيوش المعتدين الامبرياليين الامريكيين من كوريـــا الجنوبية وبدون قيد او شرط .

المجلس المركزي للجبهة الديمقراطية لتوحيد الوطن
مجلس السلام لتوحيد الوطن .
مجلس السلام الكوري الوطني .
المجلس الكورى المتضامن الاسيوى الافريقي
الاتحاد العام للنقابات الكورية
نقابة المزارعين الكورية
رابطة الشباب للشغيله الاشتراكية الكورية
اتحاد المرأة الكورية الديمقراطية
الاتحاد العام لنقابات الادباء والفنانين الكورية
نقابة الصحفيين الكوريين
جمعية المحامين الديمقراطيين الكوريين
جمعية العلماء الديمقراطيين الكوريين
مجلس الطلبة الكوريين
جمعية الصليب الاحمر لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

همسات ثورية

* يبدو أننا لسنا أول من يتجرأ ويقول ، بأن استشهاد المناضل عبدالمنعم رياض ، كان مفيداً بشكل لانتصوره . . اكيد انه لو خيرنا قبل استشهاده لقلنا بأن هذا الرجل لايجب أن يموت . ولكننا الآن وبعد استشهاده نقول بأنه أفاد القضية باستشهاده كثيراً بنفس الصورة التي يمكن أن يفيد فيها لو ظل حياً . والفائدة المهمة التي نقصدها بأن حادثة استشهاده قد عكست اهم الظواهر التي اكدتها وافرزتها احداث مابعد ٥ حزيران ، والتي اكدت ضرورة تصفية وتطهير الجيش في المتحدة من طبقة (البرجوازية العسكرية) بكل ماتمثله هذه الطبقة العسكرية من عقليات وسلوك ومفاهيم . لأن النكسة لم تكن ناتجة عن عدم قدرة الجيش على مقاومة العدوان ، ولكنها ناتجة عن عدم قدرة البرجوازية حتى الصغيرة منها في الجيش على التصدي لقيادة العمل الثوري ، سواء أكان عسكرياً ام شعبياً .

ان ارتياد معظم القيادات العسكرية الملاهي في قلب القاهرة لممارسة « هواياتها المفضله » بعيداً عن خط النار مع العدو الاسرائيلي ، وبعيداً عن ثكنات الجنود الأطال ، قد أكد منذ أول وهلة بأن (الهزيمة) هي هزيمة للقوى البرجوازية وقياداتها .

ان استشهاد عبدالمنعم رياض في ارض المعركة هو تأكيد على ظاهرة السلوك والعقلية الجديدة المرتبطة بالقضية التي نناضل اليوم جميعاً من أجلها . فهل نقول بأن القيادة البرجوازية قد سقطت ؟ لا أبداً ، (فالظاهرة الجديدة) ستقود الى حدوث صراع عنيف مع العقليات والقيادات القديمة . وتأتي قضية تفجير الصراع الذي سيأخذ الى جانب شكل (ظاهرة الأخلاص) شكلا آخر يتمثل ببداية تفجير صراع طبقي داخل صفوف الجيش ، الأمر الذي سيدفع الجيش الى مواقع اكثر ثورية تمكنه من ان يلعب دوره في حماية الثورة في الداخل ومواجهة كافة التحديات الصهيونية والامبريالية في الخارج . . وهذه هي الفائدة الكبرى التي سنجنيها باستشهاد المناضل عبدالمنعم رياض .

● صدر اول عدد لصحيفة « النبراس » التي تكلفت لجنة ثقافية في كلية البنات عملية الاشراف عليها واخراجها . . ، بالرغم من كونها اول عدد يصدر وبالرغم من علمنا لامكانياتها البسيطة الا انها حفلت بعدة مواضيع لايمكن ان يكون لنا رأي فيها غير انها ستدفع بمستوى الوعي لدى جيلنا الطلابي خطوات الى الأمام وذلك لاهمية المواضيع التي تطرقت لها وبأسلوب علمي ومعقول . واذا كانت هناك جهة لها الفضل الأول في ارتفاع مستوى الوعي الثوري لدى جيلنا الطلابي فهو اتحاد طلبة اليمن . فالى جانب صحيفة « النبراس » هناك نشرة تصدرها لجنة الفكر في كلية عدن تتميز بالأسلوب العلمي عند طرحها قضايا ثورتنا ان اتحاد طلبة اليمن الذي يساهم اليوم بشكل ملموس بنشر الثقافة الاشتراكية العلمية بين صفوف طلائعنا الطلابية وبالتالي وقاية جيلنا الصاعد من تأثير التيارات اليمينية والرجعية ومحاربتها سواء أكان بمواقفه الفكرية والنضاليه القديمة او الجديدة المتواصلة وهو بذلك يهيئ بوعي مسبق الاجواء المناسبة لسيرة التحالف الثوري القائم خطوات الى الأمام في سبيل بناء مجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي .

الاجهزة الادارية — بقية

٢) تطعيم الجهاز الأداري بعناصر ثورية تقدر المسؤولية وتعي دقائق المرحلة الراهنه وعياً كاملاً . وليس شرطاً أن تحمل هذه العناصر — شهادات مدرسية عالية ، أو أن تكون قد اجتازت عدة سنوات في العمل الأداري اكتسبت خلالها ماتسمى « بالخبرة المطلوبة » أذ أن العمل الأداري في أي مجال كان ، يستطيع اجادته كل من يجيد القراءة والكتابة . وانما الشرط الذي يجب أن يراعى هو ان تكون العناصر الجديدة متسلحة بوعي ثوري وفكر تقدمي يحملها على الاهتمام بدرجة أولى بمصالح الفئات الأجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثوره ، المتحالفة ضمن تنظيم الجبهة القومية ، في المرحلة الراهنة . . وبهذه الوسيلة فقط يمكن أن يتحول الجهاز الاداري الى أدارة منتجة تساهم بصورة فعاله في عملية استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي .

٣ — الحد من الأجراءات الروتينية المملة ، التي تكرست بفعل التشريعات القديمة ، اذ أن هذه الأجراءات تستهلك أدوات مطبعية ومكتبية لايمكن توفيرها . كما أنها تؤدي الى خلق هوة واسعة بين أجهزة الدولة والجماهير ، وتخلق حالة من التعالي عند بعض المسؤولين ، تفقدهم الثقة بالجماهير ، وتقلل من ثقة الجماهير بهم

٤ — تشكيل لجان للرقابة الشعبية على الأجهزة الأدارية ، يكونها التنظيم السياسي القائد « الجبهة القومية » بالأشتراك مع المؤسسات الجماهيرية القائمة (اتحاد العمال ، اتحاد الطلبة ، اتحاد النساء) .

وتبدأ بممارسة عملها قادرة على اجراء عملية جراحية للأجهزة الأدارية ، تستأصل كل الأمراض الخطيرة مثل الرشوة والمحسوبية والتوصيات ، والتبذير بأموال الشعب في الأمور التافهة ، وقادرة بالتالي على ازالة كل المصابين بهذه الأمراض . وعندما تبرز هذه اللجان الى الوجود فأنها ستخرج بتجربة ناجحة تمكنها من تحويل الجهاز الأدارى الى خلية ثورية حية ، تنفذ بكل دقه برامج الثورة وخططها للمرحلة الراهنة والمراحل القادمة .

[كلمتنا بقية]

٣ - اعتماد (اسرائيل) على الغرب كقاعدة دائمة لها لمدها بالحياة ، ولكن ماتعكسه الاعتداءات المتكررة اليوم على عقلية الجماهير الأوروبية من شأنه ان يحطم تلك الخلفية (لاسرائيل) ، ذلك بتزايد الوعي لديها بفضل الدعم المتزايد الذى تلعبه اليوم قوى اليسار الحقيقية في العالم للقضية العربية ، وفضحها للسياسة الامبريالية في الشرق الاوسط والتي تمثلها « اسرائيل » الأمر الذي سيضع « اسرائيل » بين فكي كماشة من خلال الالتحام المتزايد بين قوى الثورة العربية وقوى الثورة الأشتراكية العالمية .

هذه الدوافع الأساسية الكامنة وراء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة . واي تصور آخر سيأتي في احسن الأحوال تحت تأثير ردود الفعل لهذه الاعتداءات .

والحل اذن ، مزيداً من التوجه العنيف والمنظم لاستكمال تحررنا الوطني العربي باسقاط بقية الانظمة الرجعية وكنس القواعد العسكرية الامبريالية والتي تمثل قاعدة الظهران في السعودية من اخطر هذه القواعد ، ومزيدا من الدفع بحركة الثورة العربية لتتجاوز ازمتها ولتتحمل دورها الطبيعي في قيادة الجماهير العربية نحو الأهداف المنشودة ، ومزيداً من العنف الثوري على الارض الفلسطينية لاقتلاع الاسفين الامبريالي من على ارضنا العربية ، ومزيداً من التلاحم بين حركتنا الثورية العربية وحركة الثورة الاشتراكية العالمية .

هذه هي حقيقة العدوان الاسرائيلي وهذا هو رأينا في أسلوب مجابهته .

« هيئة التحرير »

أخبار عمالية

* يصل الى عدن يوم الأحد القادم وفد اتحاد عمال العرب متجها الى صنعاء للتحقيق في حالة الاضطهاد التي تتعرض لها الحركة النقابية في الشمال اليمني . وسيكون في استقبالهم على ارض المطار الأخ محمد سالم مساعد الأمين العام للشؤون الخارجية اضافة الى ممثلين عن المكتب التنفيذي لاتحاد عمال اليمن .

* استلمت (صوت العمال) نسخة من رسالة خاصة وجهتها النقابة العامة للمعلمين الى المسئولين في وزارة التربية والتعليم طالبت فيها بضروره ايجاد علاقات نقابية بما يتلائم والعرف النقابي في عهد حكومة الثورة مستنكرة التصرفات التي تحدث من قبل بعض المسؤولين ، ممثلة بالمعاملات الغير متوقعة التي يواجهها اليوم معظم المعلمين من الوزارة ، الأمر الذى سيؤثر على العلاقات بين النقابة والوزارة .

هذا وقد اشارت الرسالة الى تصرفات غريبة حدثت من قبل مدير المدرسه الابتدائية للبنين في المعلا ، المتمثلة باستفزازاته اليومية المتكررة لهيئة التدريس في المدرسة المذكورة .

بعض الملاحظات حول دور الطبقة العاملة [بقية]

للتصحيح والتكيف والنقد . وانها مسألة ابعد ما تكون عن الصيغ الجامدة والحلول التي لاتتغير .

— ٤ —

ان قضية جعل الطبقة العاملة تلعب الدور الصحيح في بناء الاشتراكية ، تحتاج الى العمل والتوجيه ولا تحل تلقائيا . فالطبقة العاملة ليست معصومة عن الخطأ لمجرد كونها طبقة عاملة ، ولا هي محصنة ضد الوقوع بمخططات البرجوازية ابدا . ان مجرد صفة العمل لاتضمن تحقيق ذلك ، بل لا بد من نظرية تقود نضال الطبقة العاملة في الطريق الصحيح ، وهو الطريق الذي يؤدي الى الاشتراكية ان الطبقة العاملة معرضة لمزالق كثيرة اخطرها واهمها الاتجاه النقابي ، الذى يؤدي حتما الى انغلاق الطبقة العاملة على مطاليب اقتصادية انانية وقصيرة الامد ، على حساب قضية الطبقة العاملة الاساسية : قضية النظام الاشتراكي . ووجوب النظرية يعني انه لابد من ارتباط الحركة العمالية بحزب ثوري يقود الكفاح السياسي ، لتحقيق تلك النظرية . ويعني ذلك أنه لابد ان يكون وجود الحركة العمالية موجها لا سائبا ، تمسكه قيادة واعية للدور الحقيقي للطبقة العاملة ، متمثلة بقيادة عمالية مرتبطة بشكل من الاشكال بالحزب . ويعني ذلك عمليا ان الذي يوجه الطبقة العامله يجب الا يكون مجرد الرغبات الآنية المنبثقة من صفوف الافراد في الطبقة العاملة ، لا الاحساسات الذاتية والافكار البدائية ، بل النظرية السياسية للحركة العمالية ، كما تصوغها قيادة النضال العمالي .

ولابد من التأكيد في هذا الصدد على اهمية التوعية السياسية للعمال ، ومقاومة جميع الافكار البرجوازية والميول المختلفة في صفوف الطبقة العاملة . ان قضية التوعية ذات علاقة وثيقة بتحقيق الوحدة التنظيمية للطبقة العاملة ، وزيادة جهودها وعملها المثمر من اجل النظام الجديد ، وبامكانها تجنيب القيادة العمالية والحكم الثوري كثيرا من المشاكل الناجمة عن التناقضات ، التي يخلقها ضعف الوعي والافكار البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة .

هيئة تحرير مجلة « دراسات عربية »